



دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل الرقابة على موارد الهيئة القومية للبريد

"دراسة ميدانية"

إعداد

سعد محمد السيد

باحث ماجستير محاسبة

كلية التجارة جامعة الزقازيق

hadeelabdallah2622@gmail.com

مجلة البحوث التجارية - كلية التجارة جامعة الزقازيق

المجلد السادس والأربعون - العدد الثاني أبريل 2024

رابط المجلة: <https://zcom.journals.ekb.eg/>

المستخلص

هدفت هذه الدراسة التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات (نظام تخطيط الموارد ERP) في تفعيل نظام الرقابة على موارد الهيئة القومية للبريد ، ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث من خلال الدراسة الميدانية بتقدير موقف الهيئة القومية للبريد باستخدام تحليل SWOT ، ودراسة حالة نظام المعلومات ومستوى تكنولوجيا المعلومات في الهيئة ، كما قام الباحث بدراسة طبيعة نظام الرقابة الداخلية ومدى دعم نظام SAP لنظام الرقابة الداخلية في الهيئة ، بالإضافة إلى صياغة مقترح لإعادة هندسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد بدعم تكنولوجيا المعلومات . اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي في دراسة الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، والمنهج الوصفي التحليلي لدراسة وتحليل البيانات التي جمعها الباحث من مجتمع الدراسة، كما قام بإجراء التحليل المالي للقوائم المالية للهيئة القومية للبريد عن فترة الدراسة (2010-2019)، وتكون مجتمع الدراسة من المناطق البريدية ومكاتب البريد التابعين لقطاع بريد شرق الدلتا ممثلاً عن الهيئة القومية للبريد.

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج هي:

- 1- عدم وجود أثر لنظام SAP في دعم وتفعيل الرقابة على موارد الهيئة القومية للبريد، نتيجة لضعف تطبيق إجراءات الرقابة على التخطيط الاستثماري.
 - 2- وجود أثر معنوي لنظام SAP في دعم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية على العمليات المالية بقطاع بريد شرق الدلتا والمناطق البريدية ومكاتب البريد ومراكز الحركة التابعة لها، مع وجود ضعف في اجراءات الرقابة على حسابات العملاء، بسبب التصريح للعاملين بمكاتب البريد بالدخول إلى حسابات العملاء، وعدم اعتماد الهيئة القومية للبريد أحد الحلول الإلكترونية التي تسمح للعميل فقط بالدخول لحسابه.
 - 3- وجود أثر معنوي قوى لنظام SAP في دعم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بقطاع بريد شرق الدلتا على العمليات البريدية بالمناطق البريدية ومكاتب البريد ومراكز الحركة التابعة لها، كما ساعد نظام SAP في استحداث خدمات الكترونية جديدة.
- الكلمات الافتتاحية:** نظام تخطيط الموارد، نظام SAP، الرقابة الداخلية.

مقدمة ومشكلة الدراسة.

فرضت تكنولوجيا المعلومات والاتصال واقعاً جديداً يؤدي إلى دعم الأجهزة الرقابية المختلفة في تحقيق أهدافها وتنفيذ كافة المهام بسرعة هائلة، كما تمنح المديرين القدرة على ضبط عمليات الأعمال والسيطرة عليها ومراقبتها، مما يدعم الإدارة العليا في اتخاذ القرار المناسب في الوقت المطلوب. (رجم وآخرون، 2018).

وأصبحت تكنولوجيا المعلومات من أهم الوسائل التي تستخدمها مختلف المنشآت في جميع عملياتها وأنشطتها المختلفة، كما تدعمها في التخطيط والرقابة على الأداء، وشهدت المراجعة تطوراً متزايداً لمواكبة التطورات في تكنولوجيا المعلومات بالمنشآت والشركات المختلفة، وظهر ما يسمى بأنظمة المراجعة الإلكترونية، كما أثرت تلك التطورات السريعة في تكنولوجيا المعلومات على مفهوم الرقابة الداخلية، مما أدى لإحداث تغييرات جوهرية في منهجية وأساليب الرقابة الداخلية مقارنة بما كانت عليه في ظل أنظمة التشغيل اليدوي، وأصبح لتكنولوجيا المعلومات دور فعال في تدعيم الدور الرقابي. (بشير، 2016)

وإن المتتبع للتطور في شتى مجالات الحياة يلاحظ مدى ارتباط هذا التطور بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يعد هناك أي مجال تطور أو يتطور مستقلاً عن هذه التكنولوجيا، بل إن معظم العلماء والباحثين في كل العلوم يرون أن التقدم يمر عبر هذه التكنولوجيا، وعن طريقها يكون المردود أكبر وأسرع وأدق.

كما إن إمداد الإدارات ونظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد بالمعلومات الضرورية، والمناسبة (كمّاً ونوعاً) في التوقيت المناسب وبأقل تكلفة يعتبر من أولى أولويات صنّاع القرار في الهيئة القومية للبريد، مما جعلها تعتمد على أحد تطبيقات نظام تخطيط الموارد (Enterprise Resource planning) ما يعرف اختصاراً بـ (ERP)، بحيث يكفل لها السيطرة على جميع بياناتها تخزيناً ومعالجة ونشراً، وتُعدّ نظم المعلومات من أهم انظم التي تساعد الإدارة وتدعم عملية صناعة القرارات ووضع الاستراتيجيات وبناء السياسات والخطط المستقبلية والرقابة عليها، وهو ما جعل المشكلة الأساسية التي تواجه الهيئة القومية للبريد ليست في توفير المعلومات المناسبة بقدر مدى قدرتها على تطوير نظام معلوماتها وجعلها أكثر مرونة واستجابة للتغيرات الحاصلة في بيئتها. (مز هودة، 2017)

ولتحقيق رؤية الهيئة القومية للبريد في التحول الرقمي وميكنة جميع عملياتها وخدماتها، قامت الهيئة القومية للبريد عام 2008 بالتعاقد مع أحد موردي منتجات شركة Wall Dorf الألمانية، لشراء نظام (Systems, Applications, Products) وهو ما يعرف اختصاراً بنظام (SAP) ، نظراً لما يوفره من أمثليه في التنسيق بين العديد من الوظائف المختلفة بالهيئة، وتخزين المعلومات الناتجة عنها في قاعدة بيانات واحدة، كما يدعم نظام الرقابة الداخلية في حماية مواردها من سوء الاستخدام والمحافظة على أصولها، كما قامت بانتقاء فرق العمل بالنظام وفقاً لمعايير محددة وقامت بتدريبهم على النظام، ووضعت جدول زمني لمراحل تطبيق النظام بكافة قطاعاتها ومناطقها ومكاتب البريد التابعة لها، وقامت بالتطبيق الفعلي لنظام (SAP) اعتباراً من العام المالي 2015/2014 م.

كما أن الرقابة هي أحد الوسائل الهامة التي تساعد إدارة الهيئة القومية للبريد على التأكد من أن ما جرى تنفيذه مطابقاً للخطط الموضوعه مسبقاً، وأنها تضمن صحة الإجراءات والعمليات في الهيئة القومية للبريد وفقاً للأطر الموضوعه مسبقاً والقوانين والتعليمات المنظمة للعمل، وتتميز الهيئة بتنوع خدماتها (البريدية – المالية – المجتمعية – الحكومية)، وكبر حجم أعمالها وانتشارها الجغرافي، ويتمثل الهدف الأساسي لنظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد في المحافظة أصولها وحماية مواردها من سوء الاستخدام والتأكد من استغلالها بأمثليه، لأن نتائج أعماله الهيئة لا تتناسب مطلقاً مع حجم مواردها، ووفقاً لما تضمنه الختامي السنوي لنتائج أعمال الهيئة فإن نشاطها الجارى حقق خسائر عن عامى 2011/2010 ، 2012/2011 بلغت (-7166240904 جنيه ، -856714652 جنيه) على التوالي، كما بلغت الخسائر المرحلة عن نفس العامين (-1356193894 جنيه، 2097833423 جنيه).

تمثلت المشكلة الرئيسية لهذه الدراسة في كيفية المحافظة على المال العام، وهو الذي يجب أن يُولى اهتماماً كبيراً من قِبَل المسؤولين عن إدارته لأنه حق لجميع أفراد المجتمع، و يجب المحافظة عليه من الهدر والاسراف والضياع والتأكد من حسن استغلاله، ويتحقق ذلك من خلال وجود نظام رقابي فعال يعمل على ضبط الإنفاق وتعظيم الإيرادات ومراقبة الأداء وجودة الخدمات والتأكد من تنفيذ الخطط والأهداف الموضوعه، بالإضافة إلى التأكد من صحة الأهداف والخطط والبرامج الموضوعه والاستغلال الأمثل لموارد الهيئة القومية للبريد.

ويمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل التالي:

" ما هو دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل ورفع كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد؟".

ويمكن تقسيم السؤال الرئيسي إلي السؤالين التاليين:

س¹: ما هي أهمية تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد؟

س²: هل يدعم نظام (SAP) تفعيل وتطوير نظام الرقابة على موارد الهيئة القومية للبريد وفقاً لمفهوم الرقابة الشامل؟

هدف الدراسة.

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في تفعيل الرقابة على موارد الهيئة القومية للبريد بدعم تكنولوجيا المعلومات، كما استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور تكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد، من خلال دراسة حالة مستوى تكنولوجيا المعلومات الحالي ودراسة طبيعة نظام الرقابة الداخلية بالهيئة، وصياغة مقترح لإعادة هندسة نظام الرقابة الداخلية بالهيئة بدعم تكنولوجيا المعلومات، لإحكام الرقابة علي جميع عملياتها والتحقق من سلامة الأهداف والخطط والسياسات والإجراءات، والتأكد من استغلال موارد الهيئة القومية للبريد افضل استغلال ممكن وزيادة العائد على استثماراتها.

أهمية الدراسة.

تقوم عملية الرقابة بدور فعال في الحفاظ على موارد وأصول الهيئة القومية للبريد، تعتبر الرقابة هي الأداة الفاعلة لأي إدارة رشيدة في تحقيق أهدافها. وتسعي هذه الدراسة إلى تحقيق الاستغلال الأمثل لموارد الهيئة القومية للبريد وإلقاء الضوء على نقاط الضعف وأوجه القصور في استغلال المال العام، وذلك من خلال التعرف على نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد ودوره في تحقيق الرقابة الشاملة علي موارد الهيئة وأموال المودعين، ودور تكنولوجيا المعلومات في زيادة فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الهيئة.

منهج الدراسة.

اعتمد الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي في دراسة الأدبيات والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، كما اعتمد الباحث علي الدراسة الميدانية بقطاع بريد شرق الدلتا والمناطق البريدية ومكاتب البريد التابعة له، لمعرفة مبررات تطبيق نظام (SAP) ودراسة حالة

نظام تكنولوجيا المعلومات ونظام الرقابة الداخلية بالهيئة القومية للبريد، كما أعتمد على المنهج التحليلي لتحليل بيانات الدراسة ونتائج أعمال الهيئة خلال فترة الدراسة.

أسلوب الدراسة وطريقة جمع البيانات.

وفقاً لطبيعة الدراسة أعتمد الباحث على جمع المعلومات من المسؤولين عن نظامي (تكنولوجيا المعلومات، الرقابة الداخلية) بقطاع بريد شرق الدلتا، ومنشورات الهيئة القومية للبريد ومنها (اللائحة التنفيذية للهيئة القومية للبريد، مشروع نشر تطبيقات ساب بالمناطق البريدية، وبعض النماذج للتقارير الرقابية بالهيئة)، كما استعان بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت) للحصول على البيانات المنشورة عن الهيئة القومية للبريد، واحصائيات ومؤشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ونتائج أعمال الهيئة القومية للبريد من موقع وزارة المالية.

خطة الدراسة.

لتحقيق هدف الدراسة تضمنت خطة الدراسة ما يلي:

القسم الأول: الدراسات السابقة واشتقاق تساؤلات الدراسة.

القسم الثاني: الدراسة الميدانية، وتشمل نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد،

بالإضافة إلى التحليل المالي لنتائج أعمال الهيئة عن فترة الدراسة من 2010

حتى 2019.

القسم الأول: الدراسات السابقة واشتقاق تساؤلات الدراسة.

أولاً: الدراسات السابقة.

يستعرض الباحث بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة كالتالي:

1- دراسة (القطناني، 2004)	
اسم الدراسة	"أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية" دراسة تحليلية في المصارف الأردنية"
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة التعرف على بعض خصائص بيئة تكنولوجيا المعلومات (الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة) ومدى توافرها في المصارف الأردنية، وتحديد مدى تأثيرها على مخاطر الرقابة التشغيلية متمثلة في (المخاطر الإدارية، مخاطر الوصول غير المصرح، مخاطر الأمن والسلامة، مخاطر التطبيقات) من وجهة نظر كل من العاملين في الرقابة، المراجعين الخارجيين

منهجية الدراسة	قام الباحث بتوزيع عدد (64) استبيانته على عينة الدراسة من العاملين في الرقابة الداخلية بالمصارف الأردنية والمراجعين الخارجيين لهذه المصارف، واستخدم أدوات التحليل الإحصائي المناسبة للدراسة.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينتي الدراسة بشأن مدى توافر خصائص بيئة تكنولوجيا المعلومات (الإدارية، الملاءمة، الأمن والسلامة)، عدم وجود فارق بين آراء عينتي الدراسة بشأن تأثير خصائص بيئة تكنولوجيا المعلومات على مخاطر الرقابة التشغيلية.

1- دراسة (مصلح وآخرون، 2007).	
اسم الدراسة	"أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة"
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة التعرف على أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة وذلك من خلال تقييم مدى تطبيق إجراءات الرقابة في ظل استخدام الحاسوب.
منهجية الدراسة	قسم الباحث إجراءات الرقابة إلى: رقابة عامة تشمل (الرقابة التنظيمية - الرقابة على النظام - الرقابة على أمن المعلومات)، رقابة على التطبيقات تشمل (رقابة المدخلات - رقابة التشغيل - المخرجات)، استخدم الباحث المنهج الوصفي لدراسة الجوانب النظرية.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود ضعف في تطبيق إجراءات الرقابة العامة، كما أن هناك تطبيق بدرجة عالية لإجراءات الرقابة على التطبيقات.

3- دراسة (السيد، 2015).	
اسم الدراسة	"تشخيص حالة الرقابة على المال العام في مصر".
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تقدير موقف الجهاز المركزي للمحاسبات بصفته الجهاز الرقابي المختص بالرقابة على المال العام في مصر، والتعرف على أسباب عدم قيامه بالرقابة الشاملة على المال العام والموارد القومية في مصر.
منهجية الدراسة	استخدم الباحث لتحقيق أهداف البحث منهج دراسة الحالة لنظم الرقابة على المال العام من خلال دراسة نظرية تحليلية انتقادية لبيان مفهوم الرقابة الشامل، وتشخيص حالة الأنظمة الرقابية على المال العام في مصر، وتحديد أسباب ضعف هذه النظم في أداء دورها الرقابي على المال العام في مصر.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: 1- أن مفهوم الرقابة على المال العام هو مفهوم ضيق يقتصر على الرقابة المالية دون الرقابة على الأداء للتأكد من التنفيذ بالكفاءة والفعالية المطلوبة، والرقابة على الموازنة العامة للدولة (نفقات وإيرادات) دون الرقابة على الموارد القومية للتأكد من حسن استغلالها لتحقيق الأهداف القومية ولتحقيق التنمية المستدامة والتأكد من عدالة توزيع

<p>الموارد لكل الأجيال والأقاليم.</p> <p>2- أن المفهوم الشامل للرقابة على المال العام يجب أن يشمل الرقابة على الاداء بما يحقق تعظيم الاستفادة من الموارد.</p> <p>1- توصل الباحث إلى أن عدم قدرة الجهاز الرقابي في تحقيق أهداف الرقابة الشاملة على المال العام في مصر.</p>	
---	--

4- دراسة (بشير وعمار، 2016).	
اسم الدراسة	"أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية في شركات المساهمة الجزائرية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة لولاية بسكرة"
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة معرفة أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركات المساهمة الجزائرية بولاية بسكرة
منهجية الدراسة	لتحقيق الهدف من الدراسة قام الباحثان باختيار عينة عشوائية من مجتمع الدراسة البالغ عددها 40 فرداً، وبلغ عدد الشركات المساهمة التي أجريت عليها الدراسة بولاية بسكرة شركة واحدة، واعتمدت الدراسة على الأسلوب الوصفي التحليلي للجانب النظري في حين تم استعمال أسلوب دراسة الحالة في الدراسة الميدانية.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى وجود أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية نظام الرقابة في الشركة وتحقيق الأهداف الموضوعية للشركة وضبط العمل.

5- دراسة (بوتلي، 2017).	
اسم الدراسة	"مساهمة نظام تخطيط موارد المؤسسة ERP في جودة نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مؤسسة بيات كاترينغ".
هدف الدراسة	هدفت الدراسة التعرف على مدى مساهمة نظام تخطيط الموارد في تحقيق جودة نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية من خلال تقييم عناصر نظام الرقابة الداخلية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي طبقت نظام ERP للتحكم والسيطرة على أنشطتها بعد ما تعددت واتسعت، كما هدفت إلى معرفة مدى مساهمة ERP في زيادة فاعلية عناصر نظام الرقابة الداخلية وتماسكها لتحقيق أهدافه المرجوة منه سواء كانت المالية والتشغيلية أو مطابقة التشريعات.
منهجية الدراسة	اعتمد الباحث لجمع البيانات على الملاحظة والمقابلة الشخصية مع مسؤولي المؤسسة في كل مستويات الإدارة سواء القيادية أو مستوى العمليات أو مستوى وظائف الدعم والإمداد.
نتائج الدراسة	خلّصت الدراسة إلى أن نظام ERP ساهم في زيادة فاعلية عناصر نظام الرقابة الداخلية (البيئة الرقابية-تقييم المخاطر-دمج الأنشطة الرقابية-المعلومات والاتصال-المتابعة)، وتحقيق الأهداف المرجوة منه، وقد ساهم ERP بصورة فعالة في تحقيق كل الأهداف بإتمام النقائص فيها.

6- دراسة (رجم وآخرون، 2018).	
اسم الدراسة	"أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة - الشركة الوطنية للتأمينات SAA بورقلة"
هدف الدراسة	هدفت هذه الدراسة تقييم أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية في الشركة الوطنية للتأمينات SAA بورقلة
منهجية الدراسة	اعتمد الباحثون على المقابلات الشخصية والاستبيان لجمع البيانات، تشكلت عينة الدراسة من (موظفين بمستويات إدارية مختلفة بمديرية التأمين بورقلة وبعض الوكالات التجارية القريبة منها)، تم توزيع عدد(42) استبيان تم استرجاع عدد (9) استمارات، وتم الاعتماد على عدد (7) استمارات صالحة للدراسة
نتائج الدراسة	نتائج الدراسة: استخدام تكنولوجيا المعلومات بالشركة محل الدراسة، أدى إلى تغيير ملحوظ في طرق وأساليب أنظمة الرقابة الداخلية، ومرونة في مواجهة الظروف المحيطة، كما حقق درجة أعلى من التكامل والترابط بين مكونات نظام الرقابة الداخلية داخل الشركة وسرعة انجاز العمليات وخفض التكلفة.

7- دراسة (Gary, et al.,2010).	
اسم الدراسة	"Examining the Potential Benefits of Internal Control Monitoring Technology"
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تحليل الفوائد المحتملة التي يمكن للشركات تحقيقها من تنفيذ التكنولوجيا وتهدف على وجه التحديد إلى فعالية نظم الرقابة الداخلية الخاصة بها وفقاً لمتطلبات لجنة المنظمات الراعية (COOS,2009) بأن الرصد الفعال للرقابة الداخلية من شأنه أن يعزز كفاءة عمليات الرقابة الداخلية.
منهجية الدراسة	تم وضع فرضيات لاختبار مدى تحقيق هذه الفوائد المحتملة، وعلى وجه التحديد تم اختيار عينة من الشركات التي نفذت تكنولوجيا مراقبة الرقابة الداخلية في الولايات المتحدة الأمريكية وتمشياً مع فرضيات الدراسة.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلي أن تنفيذ تكنولوجيا رصد الرقابة الداخلية أدى إلى خفض احتمال حدوث نقاط ضعف مادية في أداء المراجعة الداخلية وانخفاض في رسوم مراجعة الحسابات والوقت اللازم لمراجعة الحسابات، كما وجدت الدراسة تأثيراً لتكنولوجيا رصد الرقابة الداخلية على كفاءة العمليات بالشركات.

8- دراسة (Morris, 2011).	
اسم الدراسة	"The Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) System on the Effectiveness of internal Controls over Financial Reporting"
هدف الدراسة	هدفت الدراسة إلى التحقق من أثر تطبيق نظم تخطيط موارد المنظمة على فاعلية الرقابة الداخلية وعلى التقارير الرقابية
منهجية	اختار الباحث لتحقيق هدف الدراسة عينة من الشركات المطبقة لنظم تخطيط الموارد في

الدراسة	الفترة من 1991 حتى 2002 في الولايات المتحدة الأمريكية.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى أن تطبيق نظم تخطيط الموارد أدى إلى قلة التقارير بشأن أوجه القصور في الرقابة على العمليات المالية، أن اعتمادها على قاعدة بيانات موحدة أدى إلى تحسين وزيادة فاعلية الرقابة الداخلية في المنظمة، كما توفر نظم تخطيط الموارد آلية سريعة في تقديم التقارير المالية متضمنة الضوابط التي تعتمد على دقة ومصداقية المعلومات التي تحتويها، كما أكدت الدراسة على الدور الذي تلعبه نظم ERP في فاعلية الرقابة الداخلية وعلى جودة التقارير المالية.

9- دراسة (Spathis & Kanellou , 2011).	
اسم الدراسة	" Auditing in enterprise system environment a synthesis "
هدف الدراسة	هدفت الدراسة بيان أثر نظم تخطيط الموارد على وظائف المراجعة الداخلية والخارجية وعلى إجراءات المراجعة، وكذلك أثرها على التقارير المالية.
منهجية الدراسة	لتحقيق هدف الدراسة قام الباحثان بتحليل عدد (21) دراسة أكاديمية تمت في الفترة من عام 2000 إلى عام 2010 لها علاقة بهدف الدراسة.
نتائج الدراسة	توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي: 1- أن تنفيذ نظم تخطيط الموارد يتطلب زيادة في إجراءات المراجعة الداخلية، ويساعد على الوصول إلى مستوى أعلى من التكامل وتحسين نوعية التقارير. 2- أن عدم كفاية الضوابط الداخلية في بيئة نظام تخطيط الموارد قد يسبب مشاكل مثل الدخول الغير مصرح به إلى النظام. 3- كما أوضحت الدراسة أثر نظم تخطيط الموارد على وظيفة المراجعة الداخلية على جودة التقارير المالية. وأوصى الباحثان بأنه يجب على المراجعين الداخليين توسيع مهاراتهم في تكنولوجيا المعلومات لفهم مخاطر المتعلقة بها، لتساعدتهم في تقييم الضوابط الداخلية وتحقيق فاعلية المراجعة.

التعليق على الدراسات السابقة.

بعد ما عرض الباحث الدراسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة اتضح ما يلي:

- 1- تناولت العديد من الدراسات العربية والأجنبية أثر نظم تخطيط الموارد ERP على نظم الرقابة الداخلية في كثير من الدول مما يدل على أهمية الموضوع.
- 2- ندرة الدراسات التي تناولت أثر تكنولوجيا المعلومات على أنظمة الرقابة في الوحدات الحكومية بالرغم من أهميته.
- 3- اختلاف نتائج بعض الدراسات السابقة حول مدى تأثير نظم تخطيط الموارد ERP على نظام الرقابة الداخلية كالتالي:

أ- توصلت العديد من الدراسات إلى وجود أثر لاستخدام تكنولوجيا المعلومات على فاعلية الرقابة الداخلية بالشركات محل الدراسة منها: (دراسة بشير وعمار، 2016، دراسة بوتلي، 2017، ودراسة رجم وآخرون، 2018، دراسة (Gary,et.al، 2010)، دراسة (Morris، 2011).

ب- وتوصلت دراسة مصلىح وآخرون، 2014، إلى وجود ضعف في تطبيق إجراءات الرقابة العامة في ظل استخدام تكنولوجيا المعلومات، وعدم وجود أثر على أنظمة الرقابة الداخلية في مصارف قطاع غزة، وكما توصلت دراسة القطناني، 2004، إلى وجود اختلاف بين آراء عينتي الدراسة حول مدى توافر خصائص تكنولوجيا المعلومات، وأثرها على مخاطر الرقابة التشغيلية. ويتفق الباحث مع دراسة (et.all، Gary، 2010) بضرورة تنفيذ تكنولوجيا رصد وتقويم نظام الرقابة الداخلية بالهيئة القومية للبريد، لمعرفة نقاط الضعف بنظام الرقابة الداخلية بها أولاً بأول ومعالجتها، كما أنها تعمل على عدم التراخي والتراجع في أداء القائمين بنظام الرقابة، لعلمهم بأن أعمالهم مراقبة مما يحفزهم على تطوير وتحسين الأداء الرقابي.

4- تقدم هذه الدراسة مساهمة جديدة في معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات (نظام SAP) في تفعيل ودعم نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد.

ثانياً: اشتقاق تساؤلات الدراسة.

مما سبق يمكن للباحث اختبار مدى دعم نظام SAP لنظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد من خلال التساؤلات التالية:

- س¹: هل يوجد أثر لنظام SAP على دعم نظام الرقابة المالية في الهيئة القومية للبريد؟
- س²: هل يوجد أثر لنظام SAP على دعم نظام الرقابة البريدية في الهيئة القومية للبريد؟
- س³: هل يدعم نظام SAP نظام الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل في الهيئة القومية للبريد؟

القسم الثاني: الدراسة الميدانية.

قامت الهيئة القومية للبريد بتطبيق نظام SAP اعتباراً من العام المالي 2015/2014، وقام الباحث بدراسة ميدانية لقطاع بريد شرق الدلتا لمعرفة أثر تطبيق نظام SAP على نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد، وتناول الباحث في هذا القسم ما يلي:

أولاً: طبيعة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد.

للتعرف على طبيعة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد، ومعرفة مدى دعم نظام SAP لنظام الرقابة الداخلية، يتناول الباحث ما يلي:

مفهوم الرقابة الداخلية.

عرف المعيار الدولي للمراجعة رقم (400) في الفقرة الثامنة منه: بأن نظام الرقابة الداخلية هو كافة السياسات والإجراءات (الضوابط الداخلية) التي تتبناها الإدارة لمساعدتها في الوصول لأهدافها، وضمان كفاءة العمل والالتزام بالسياسات وحماية الموجودات، ومنع واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتوفير معلومات موثوقة في الوقت المناسب. وعرفها (Shahabuddin,Am ,Alam,A, 2011) بأنها عملية تتأثر بهيكل المنظمة وتدفقات العمل والسلطة والأشخاص ونظم المعلومات الإدارية المصممة لمساعدته المنظمة على تحقيق أهداف محدد، وهي وسيلة لتوجيه موارد المنظمة ورصدها وقياسها، وتؤدي دوراً هاماً في منع وكشف الاحتيال وحماية الموارد، وعلى المستوى التنظيمي تتصل أهداف الرقابة الداخلية بموثوقية الإبلاغ المالي والتغذية المرتدة في الوقت المناسب لتحقيق الأهداف التشغيلية والاستراتيجية، والامتثال للقوانين والنظم، مما يؤدي إلى نتائج أكثر قابلية للتنبؤ.

كما عرّفت لجنة المنظمات الراعية Committee of Sponsoring Organizations وتعرف اختصاراً بـ (COSO)، بأن الرقابة الداخلية هي مجموعة من الإجراءات والعمليات تتأثر بمجلس الإدارة، والعاملين في الهيئة، يتم تصميمها لتعطي تأكيداً معقولاً حول تحقيق الهيئة لأهدافها.

وعرفها مجمع المحاسبين القانونيين بإنجلترا وويلز بنشرة معايير المراجعة التي أصدرها عام 1980، بأن الرقابة الداخلية هي النظام الشامل للرقابة مالية وغيره، أنشأتها الإدارة لتنفيذ أنشطتها وعملياتها بطريقة سليمة ومنتظمة لضمان الالتزام بالسياسات الإدارية، لحماية أموال وموجودات الهيئة، وضمان الدقة المحاسبية لأقصى حد ممكن.

نستخلص مما سبق أن الرقابة الداخلية هي نظام شامل للرقابة (مالية- غير مالية) تصممه الإدارة، ويتضمن الخطة التنظيمية وسياسات وإجراءات الضبط الداخلي لإدارات وعمليات الهيئة، ويهدف إلى حماية موجوداتها وتحقيق أهدافها وزيادة كفاءة العمل والالتزام العاملين بالسياسات والإجراءات الإدارية الموضوعية، ويعمل على اكتشاف وتصحيح الأخطاء والتأكد من توفير معلومات تتسم بالدقة والسرعة والتوقيت المناسب، كما يهدف إلى تحقيق الأهداف الآتية:

(أ) التأكد من جدوى الخطط والأهداف الموضوعية والاستغلال الأمثل للموارد ودقة الإجراءات.

(ب) فعالية العمليات وكفاءتها وموثوقية الإبلاغ المالي. (ج) الامتثال للقوانين والأنظمة.

2- طبيعة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد.

يحتاج المال العام إلى مضاعفة إجراءات الرقابة عليه لضمان الاستغلال الأمثل للموارد العامة، للحفاظ عليها وتعظيم المنفعة والعائد على استثمارها، وتوزيعها على الاحتياجات بحسب أولويات المرحلة التي تمر بها الدولة وخطة التنمية. (السيد، 1025).

قام الباحث من خلال الدراسة الميدانية بعقد بعض المقابلات الشخصية مع المسؤولين عن نظام الرقابة الداخلية بقطاع بريد شرق الدلتا، والحصول على نماذج لبعض التقارير الرقابية، كما حاول الباحث دراسة نظام الرقابة الداخلية بمكاتب البريد والمناطق البريدية التابعة للقطاع.⁽¹⁾ صدرت اللائحة التنفيذية للهيئة القومية للبريد بقرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 330 لسنة 2004 بشأن إعداد الموازنة التخطيطية للهيئة ومتابعة تنفيذها، وإجراءات الضبط الداخلي للحسابات والمراجعة والتكاليف.

وتنص المادة رقم 1 من اللائحة على: "تسري أحكام هذه اللائحة في شأن إعداد الموازنة التخطيطية ومتابعة تنفيذها والصرف والتحصيل والضبط الداخلي للحسابات والمراجعة والتكاليف، كما تسري على جميع المعاملات المالية للهيئة وكل ما من شأنه المحافظة على أموالها وإحكام الرقابة الداخلية عليها والوفاء بالتزاماتها في مواعيد استحقاقها وذلك مع عدم الإخلال بأحكام قانون البريد رقم 16 لسنة 1970 ولائحته التنفيذية والقانون رقم 19 لسنة 1982 بإنشاء الهيئة القومية للبريد"، **كما تنص المادة رقم 6 على:** "يكون للهيئة حساب خاص أو أكثر بالبنك المركزي أو البنوك التجارية أو بنوك قطاع الأعمال العام تودع فيه أموالها (بالجنيه المصرى والعملات الأجنبية) سواء كانت جارية أو ودائع بما يحقق أعلى استفادة ممكنة للهيئة وبما يتواءم مع أنشطتها، وللهيئة تمويل احتياجاتها من تلك الحسابات وفقاً لما يقرره مجلس الإدارة"

يتكون نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد من عدة أنظمة فرعية كالتالي:

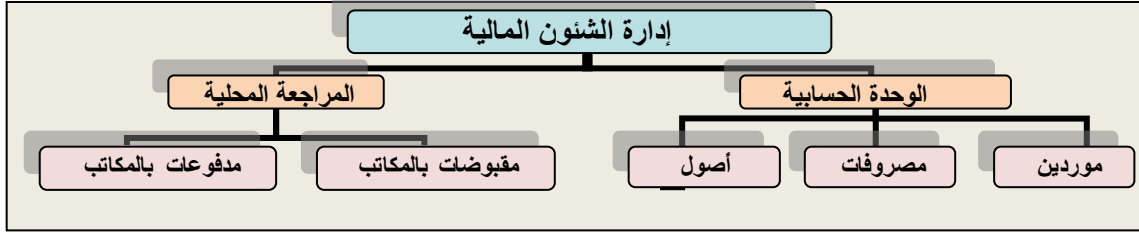
1.2. نظام الرقابة المالية. تنص المادة 89 من اللائحة على: "تتم الرقابة المالية بواسطة:

- 1- مندوبي وزارة المالية والذين يتولون مسك سجل الارتباطات للتأكد من سماح البند.
- 2- مديري ورؤساء الحسابات – التابعين للهيئة – بالنسبة للرقابة قبل الصرف على حسابات الهيئة وفروعها طبقاً للقواعد واللوائح المطبقة بالهيئة.

¹ - مقابلات شخصية مع مسنولين بالإدارة المالية ورقابة التكاليف، مراجعين بالوحدة الحسابية، مدير ومراجعي إدارة المراجعة المحلية.

3- المفتشين الحسابيين الذين يصدر بتحديدهم قرار من رئيس مجلس الإدارة للتحقق من سلامة استغلال الهيئة لأموالها واتباع الإجراءات المختلفة للقوانين والنظم واللوائح والتعليمات وإجراء الجرد الدوري المفاجئ من وقت لآخر".

ويبين الشكل التالي الهيكل التنظيمي للشئون المالية بالمناطق البريدية



يتكون نظام الرقابة المالية في المنطقة البريدية من: (الوحدة الحسابية- إدارة المراجعة المحلية- قسم مراقبة التكاليف والمخازن والتحليل المالي) كالتالي:

أ- الوحدة الحسابية.

يشرف عليها ممثل لوزارة المالية بكل منطقة بريدية وهي تختص بـ:

- الرقابة على موازنة المنطقة والصرف عليها (مصروفات الباب الأول-مصروفات الباب الثاني).
- التأكد من سلامة كل مستند صرف من حيث الاستحقاق وكفاية البند المختص.
- الرقابة على الأصول الثابتة بالمنطقة ومكاتب البريد التابعة.
- متابعة ورقابة حسابات الموردين وسداد مستحقاتهم في مواعيد استحقاقها.

يتم إعداد بيانات المتابعة شهرياً وربع سنوي في ظل النظام الورقي في نهاية كل شهر ومدة، وبعد تطبيق نظام SAP أصبح من الممكن استخراج البيانات في أي لحظة دون التقيد بمواعيدها، بما يساعد في سرعة علاج أي انحرافات عن الخطة الموضوعية مسبقاً وتحقيق الضبط الداخلي.

ب- إدارة المراجعة المحلية.

يوجد بكل منطقة بريدية إدارة للمراجعة المحلية وهي تمثل أحد أقسام الرقابة الداخلية بالمنطقة وهي مسؤولة عن مراقبة حركة جميع العمليات بمكاتب البريد التابعة للمنطقة وتشمل (الإيرادات، المقبوضات، المدفوعات، حساب العهد) ومتابعتها أولاً بأول والتأكد من التزامها بالإجراءات والتعليمات المنظمة، وكانت وسيلة التواصل بين إدارة المراجعة المحلية ومكاتب البريد في ظل النظام الورقي هي الإرسالية اليومية (السايرة)، حيث يقوم وكيل مكتب البريد بإرسال الحركة اليومية مع السايرة إلى إدارة المراجعة المحلية لتقوم بإثباتها بدفاترها، ثم تجميعها في نهاية

كل شهر وإرسالها إلي إدارة الهيئة، ويستطيع وكيل مكتب البريد إخفاء بعض الحركات التي تتم على بعض الحسابات بالمكتب وعدم إرسالها لإدارة المراجعة المحلية، ومنها حالات الاختلاس من أرصدة حسابات بعض العملاء.⁽¹⁾

وبعد تطبيق نظام SAP لم يعد في استطاعة وكيل مكتب البريد إخفاء أي عملية بالمكتب، لأنه فور إتمام أي عملية تظهر مباشرة على النظام بإدارة المراجعة المحلية، كما يمكن للإدارة إعداد بيان عن حركة العمليات بالمكاتب في أي لحظة على النظام دون التقيد بمواعيد ثابتة، مما يوفر رقابة لحظية للإدارة العليا بالهيئة لجميع العمليات بمكاتبها على مستوى الجمهورية، إلا أن نظام SAP لم يستطع توفير الحماية الكافية لحسابات المودعين من الاختلاس، وذلك لإمكانية استخدام الموظف نموذج توقيع العميل بدلاً منه⁽²⁾.

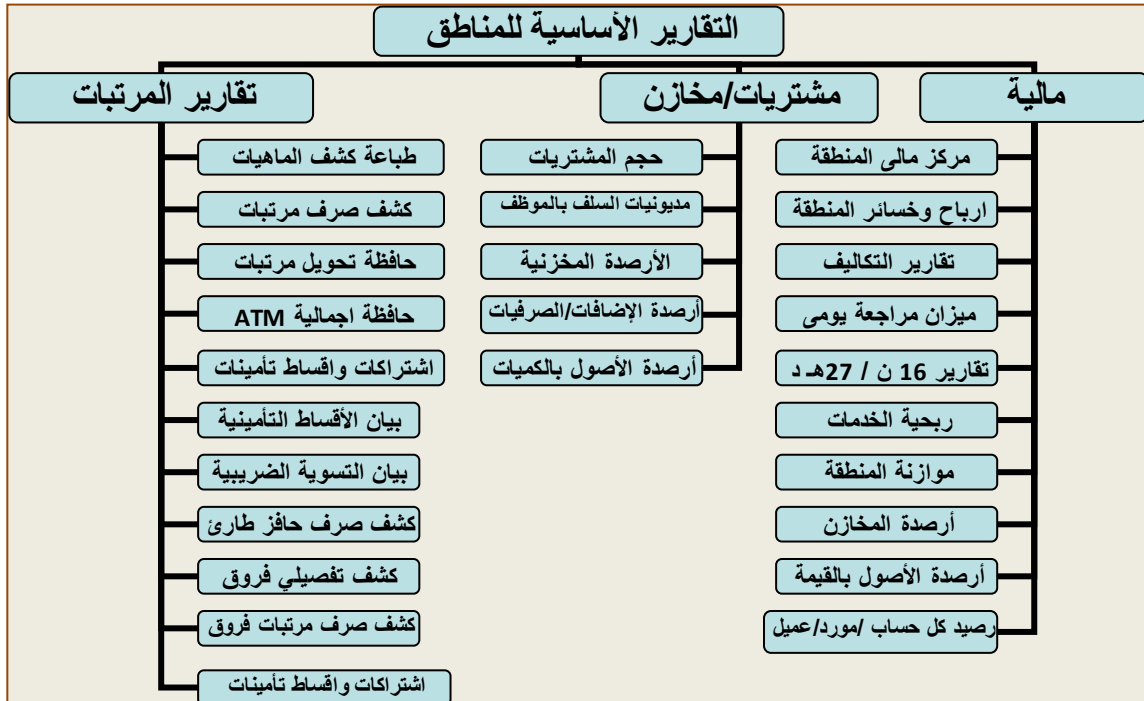
ويتم إضافة المقبوضات إلى إيرادات المكاتب خلال الشهر لمطابقتها مع إيرادات ومقبوضات المكاتب المسجلة بدفاتر الوحدة الحسابية، ويتم مطابقة مدفوعات المكاتب مع المثبت بدفاتر الوحدة الحسابية، كما يتم إرسال بيان كشف إجمالي شهري (إيرادات / مصروفات) لكل مكتب على حدة إلى قسم مراقبة التكاليف والتحليل المالي، لتحليلها ومعرفة أسباب أي انحرافات عن المستهدف لكل مكتب حال وجودها، ويقوم القسم بإرسال البيان إلى رئيس قطاع الشؤون المالية بالهيئة.

كما تنص المادة 101 من اللائحة على: يقدم رئيس مجلس الإدارة إلى مجلس الإدارة كل ثلاثة أشهر تقريراً مالياً زمنياً موضحاً به الاستخدامات والموارد الفعلية مقارناً بالتقديرات المعتمدة، مع بيان ما تم من أداء حسب برامج العمل الموضوعة عن الثلاثة أشهر السابقة.

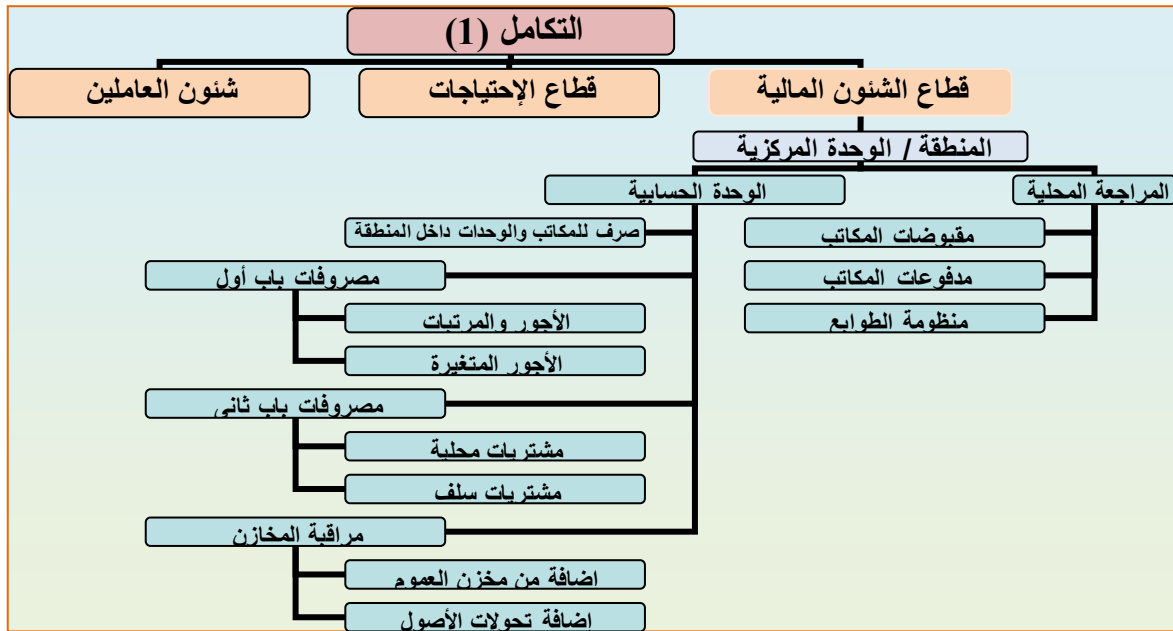
ويتضمن نظام SAP عدداً من التقارير الرقابية الأساسية للمناطق ترسل لديوان عام الهيئة (نائب رئيس الهيئة لشؤون المناطق البريدية) وقطاع الشؤون المالية، ومن خلالها يتم تقييم الأداء بالمناطق البريدية ومكاتب البريد التابعة لها ومقارنته بالخطة الموضوعة، كما في الشكل التالي:

1 - المصدر: تصريح من أحد المراجعين بإدارة المراجعة المحلية .

2 - المصدر: تصريح من مدير المراجعة المحلية بأحد مناطق البريد .



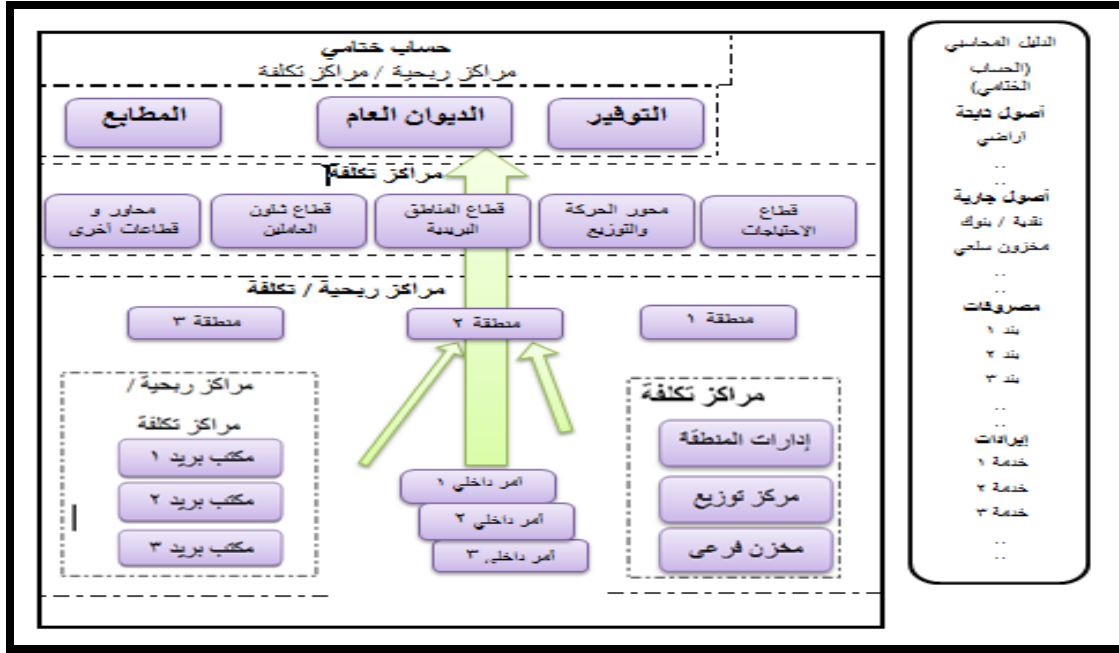
كما يبين الشكل التالي تقارير المتابعة المالية الشهرية لكل من الحسابات والمراجعة المحلية بين المناطق وقطاع الشئون المالية بالديوان العام على نظام ساب.



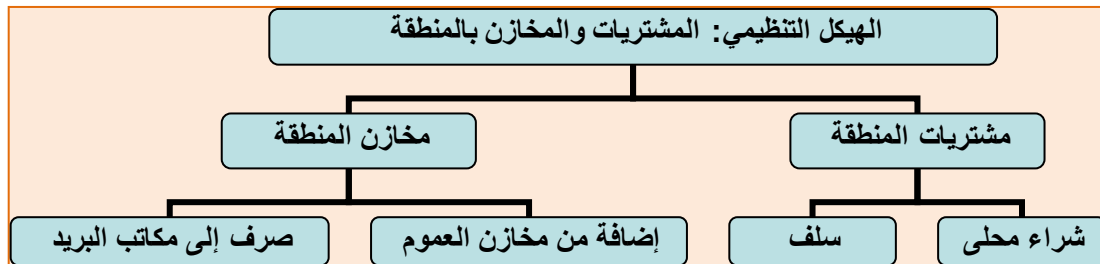
التخطيط والرقابة، من خلال نموذج (1) تكاليف الشهرى الذى يتضمن توزيع عناصر التكاليف المختلفة على مراكز المسئولية بالمنطقة، كما يقوم القسم بمقارنة الأرباح الفعلية المحققة بالأرباح

المستهدفة، بالإضافة إلي مقارنتها مع نظيرها عن نفس الفترة في أعوام سابقة، بغرض تقييم أداء مراكز المسؤولية سواء كانت (مراكز ربحية أو مراكز تكلفة)، وتحدد المادة رقم 99 من اللائحة أهداف نظام التكاليف الممسوك بالهيئة.

ويبين الشكل التالي مراكز المسؤولية في الهيئة القومية للبريد علي نظام SAP كالتالي:



ومما سبق يتبين مدي مساهمة نظام SAP في مراقبة وتقييم الأداء بالمناطق البريدية والمكاتب التابعة لها باستخدام نظام محاسبة المسؤولية وموازنة البرامج والأداء، ويصنف مكتب البريد ومركز التوزيع (مركز ربحية) يكون المدير (وكيل المكتب) مسؤولاً عن عناصر التكاليف (الخاضعة لرقابته) والإيرادات التي حققها المركز من نشاطه التشغيلي (أداء الخدمات والرسائل بمختلف أنواعها)، وتتم محاسبة المنطقة البريدية عن أنشطة مكاتب البريد التابعة (مركز ربحية)، في حين يتم محاسبة إدارة المنطقة فيما يخص تنفيذ موازنتها الجارية (مركز تكلفة) وتكون مسؤولة عن مصروفاتها، ويتم محاسبة المخزن الفرعي بالمنطقة (مركز تكلفة).



2.2. نظام الرقابة البريدية (الحركة) والإدارية:

تتم عملية الرقابة البريدية في الهيئة من خلال إدارة المراجعة المحلية وإدارة التفتيش المالي والإداري بالمناطق البريدية تتبع قطاع التفتيش بالهيئة، كما يقوم مفتشو المنطقة بالتفتيش على أعمال مكاتب البريد (المالية والبريدية)، يوجد عدة أنواع للتفتيش هي:

- **تفتيش قانوني.** يشمل: الأعمال المالية - الأعمال البريدية (الحركة) - الأعمال الإدارية.
- **تفتيش مفاجأة.** يشمل: الأعمال المالية - الأعمال البريدية (الحركة) - الأعمال الإدارية.
- **تفتيش إداري.** يشمل: الأعمال الإدارية فقط.

يتم إثبات نتيجة التفتيش بنموذج (1) تفتيش ويشمل ما يلي:

- أ- الأعمال المالية.** تقوم إدارة التفتيش المالي والإداري بالمنطقة بالرقابة على العمليات المالية بمكاتب البريد، وتشمل (جرد الخزينة- جرد العهد الفرعية- جرد شبائيك المعاشات- مراجعة حساب التوفير- الخدمات المالية الحديثة).
- ب- الأعمال البريدية (الحركة).** تقوم إدارة التفتيش المالي والإداري بالمنطقة بالرقابة على العمليات البريدية والحركة، وتشمل (الدفاتر والسجلات- أعمال التسجيل- الترقيم البريدي- الإحصاء- نقل الإرساليات- أعمال التوزيع بالمكتب- البريد السريع والطرود).
- ت- الأعمال الإدارية.** وتشمل التأكد من الانضباط والالتزام الإداري من قبل العاملين (حضور وانصراف - أداء الخدمة - معاملة الجمهور).

3.2. الضبط الداخلي.

تضمنت اللائحة التنفيذية للبريد المواد 93، 94 لإحكام الرقابة الداخلية والضبط الداخلي، ويجب أن يتوفر لقسم المراجعة الداخلية الاستقلالية، ومن أهم أسباب تحقيق فاعلية الرقابة الإدارية والمحاسبية في الهيئة القومية للبريد هو الضبط الداخلي.

الضبط الداخلي هو خطة تنظيمية وجميع وسائل التنسيق والإجراءات، التي تهدف إلى حماية أصول المنشأة من الاختلاس أو التلاعب أو سوء الاستخدام، وهي وظيفة داخلية تابعة لإدارة المنشأة، ويعتمد الضبط الداخلي في سبيل تحقيق أهدافه على تقسيم العمل والمراقبة الذاتية بحيث يخضع عمل كل موظف لمراجعة موظف آخر يشاركه في تنفيذ العملية. (الذنيبات، 2009).

ويتمتع نظام الضبط الداخلي في الهيئة بعدة خصائص منها: (أنه جزء من النظام المحاسبي والإداري بالهيئة، أنه يقيد السلطات والمسؤوليات بحيث لا يكون تحت تصرف شخص واحد أكثر من مسئولية أو مسئولية كبيرة بمفرده لمنع فرصة الغش والتلاعب، يحتاج لعدد كبير من الموظفين لتقسيم العمل، يرتبط بالمراجعة الداخلية بالهيئة)، كما توجد علاقة وطيدة بين إدارة المخاطر والضبط الداخلي ونظام المراجعة الداخلية بالهيئة القومية للبريد.

ولتفعيل الضبط الداخلي ورفع كفاءة العمل الرقابي في الهيئة يقوم المفتش بالتأكد من: (جدول تقسيم العمل معتمد حديثاً ومدى تناسب قوة العمل الوظيفية مع حجم العمل، تحديد الاختصاصات والمسؤوليات لكل موظف، والتأمين على أرباب العهد للحفاظ على ممتلكات الهيئة).

واسفرت الدراسة الميدانية عما يلي:

- يوجد أثر معنوي لنظام SAP على دعم نظام الرقابة المالية والبريدية بالوحدات الحسابية وإدارة المراجعة المحلية بالمناطق البريدية، حيث تظهر جميع العمليات على النظام فور حدوثها، لتكون تحت تصرف الإدارة، لمساعدتها في تقويم الأداء ودعم اتخاذ القرارات.
 - وجود أثر ضعيف لنظام SAP في دعم وتفعيل نظام الرقابة الداخلية في مراقبة وحماية حسابات العملاء، ويرجع ذلك لوجود تصريح لبعض العاملين بكتب البريد للوصول إلى حسابات العملاء، مما يتيح إمكانية تزوير توقيع العميل.
 - عدم وجود أثر لدعم نظام SAP فيما يتعلق بأعمال إدارة التفتيش المالي والإداري، وأنها مازالت تعتمد على النظام التقليدي القديم في الرقابة على أعمال مكاتب البريد.
 - عدم وجود أي دلالة تشير إلى تطبيق المفهوم الشامل للرقابة في الهيئة القومية للبريد، وعدم وجود أثر للاعتماد على التغذية العكسية، نتيجة لضعف إجراءات الرقابة في هذا الشأن.
- لذا يوصي الباحث بضرورة تغيير مفهوم الرقابة لدى إدارة الهيئة إلى مفهوم الرقابة الشامل، وألا يقتصر على الرقابة المالية والرقابة على الأداء فقط، بحيث يكون نظام الرقابة الداخلية قادراً على التأكد من سلامة الخطط والأهداف الموضوعية مسبقاً، والحفاظ على موارد الهيئة وضمان استغلالها أفضل استغلال ممكن وتعظيم العائد عليها، من خلال مراقبة سلامة الخطط والتقديرات الموضوعية مسبقاً وتعديلها إذا لزم الأمر بالاعتماد على التغذية العكسية.

ثانياً: التحليل المالي باستخدام برنامج Excel لبيان أثر تطبيق نظام (SAP) على الأداء المالي في الهيئة القومية للبريد.

قامت الهيئة القومية للبريد بتطبيق نظام SAP بداية من العام المالي 2015/2014 م، و قام الباحث بالحصول على نتائج أعمال الهيئة القومية للبريد من الموقع الالكتروني لوزارة المالية المصرية عن الفترة من العام المالي 2009/2010 حتى العام المالي 2018/2019 م، وتوصل الباحث من خلال الاستقراء الأولي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد وجود كم ضخم من الموارد تحت تصرف إدارة الهيئة القومية للبريد ، إلا أن نتائج أعمالها أسفرت عن تحقيق خسائر عن الفترة من 2010 حتى 2013 ، بالإضافة إلى أن صافي الربح المحقق خلال السنوات التالية لا يتناسب مع حجم هذه الموارد ، مما يدل علي عدم استغلال تلك الموارد أفضل استغلال ممكن .

لذا رأى الباحث ضرورة إجراء التحليل المالي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد (قائمة الدخل- قائمة المركز المالي – إيرادات ونفقات النشاط الجاري) باستخدام برنامج Excel، لمعرفة أوجه القصور في إدارة واستخدام موارد الهيئة القومية للبريد وبيان أثر تطبيق نظام SAP على الأداء المالي بالهيئة، وقام الباحث بتقسيم فترة الدراسة إلي:

- أ- فترة ما قبل تطبيق نظام SAP المدة من 2009/2010 حتى 2013/2014.
- ب- فترة ما بعد تطبيق نظام SAP المدة من 2014/2015 حتى 2018/2019 .

1- التحليل الأفقي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد.

استهدف الباحث من اجراء التحليل الأفقي للقوائم المالية بالبريد معرفة اتجاهات عناصر وبنود القوائم المالية، وذلك عن الفترة من عام 2010 حتي عام 2014 (قبل تنفيذ نظام SAP) ، ومقارنتها بمثيلاتها عن الفترة من عام 2014 حتي عام 2019 (بعد تنفيذ نظام SAP) ، وتحديد قيمة التغير في هذه البنود (قيمة مطلقة)، ونسبة التغير(نسبة مئوية) عبر سلسلة زمنية ، واتخذ الباحث السنة السابقة لسنة التحليل كسنة أساس، وبتحليل تلك الاتجاهات والتغير النسبي لبنود القوائم المالية باستخدام برنامج اكسيل Excel يمكن الحصول علي مؤشرات ودلالات عن الأداء المالي بالهيئة القومية للبريد ومعرفة أثر تنفيذ نظام SAP على الأداء المالي بالهيئة .

أسفر التحليل الأفقي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد عما يلي:

- (1) تصاعد منحني الاستثمارات طويلة الأجل، حيث تراوحت نسبة التغير السنوي بين 7,7% - 10% قبل تطبيق نظام SAP، وبعد تطبيق النظام تراوحت نسبة التغير السنوي بين 3% - 11%،

وبلغت نسبة التغير السنوي للاستثمارات في الأصول المتداولة (الأوراق المالية) قبل تطبيق النظام 20% تقريباً، كما بلغت نسبة الزيادة السنوية ذروتها خلال العام المالي 2014/2013 تجاوزت نسبة 68% عن العام المالي السابق، وبعد تطبيق النظام زادت الاستثمارات في الأصول المتداولة خلال عامي 2015، 2016، حيث تخطت الزيادة السنوية نسبة 100%.

(2) زيادة إيرادات النشاط الجاري سنوياً بمعدل متقارب حتى عام 2013 بمتوسط تقريباً 12%، وزادت بنسبة 51% عام 2014، وبعد تطبيق النظام استمرت الزيادة بنسب من 15% - 39,5%.

(3) انخفاض إيرادات الأوراق المالية بعد تطبيق النظام حيث بلغت (14 مليون جنيه، 2 مليون جنيه) عامي 2017، 2018 علي التوالي، بالرغم من زيادة قيمة المبالغ المستثمرة فيها، كما حققت الهيئة صافى أرباح عن تلك الفترة بلغ (4 مليار جنيه، 2,6 مليار جنيه) تقريباً على التوالي، مما يدل على عدم كفاءة الاستثمار في الاوراق المالية واهدار موارد الهيئة.

(4) حققت الهيئة أرباح بداية من العام 2014 نتيجة لزيادة إيرادات النشاط العادي بنسبة حوالي 51%، في حين زادت الفوائد المدفوعة بنسبة 12% تقريباً، كما يرجع الباحث تحقيق هذه الأرباح إلى:

أ- تفعيل نظام الرقابة الداخلية على عمليات مكاتب البريد ومراكز الحركة.

ب- زيادة إيرادات النشاط العادي نظراً لإدخال خدمات إلكترونية جديدة بعد تطبيق نظام SAP.

(5) زيادة نفقات المستلزمات الخدمية بقيم كبيرة سنوياً، حيث كانت قيمتها عام 2010 مبلغ 467 مليون جنيه تقريباً، ثم بلغت عام 2019 مبلغ 1,25 مليار جنيه تقريباً، وهي تمثل نسبة كبيرة تبلغ 7% تقريباً من إجمالي النفقات السنوية للهيئة، كما يتفرع منها نوع نفقات خدمية أخرى تمثل نسبة ما بين (83,15% - 88,66%) من جملة البند، وهو ما يثير تساؤلات وعلامات استفهام لدى الباحث نظراً لكونه لم يستطيع معرفة ماهية هذه النفقات، كذلك الحال بالنسبة لبند خسائر متنوعة تخطي مبلغ نصف مليار جنيه سنوياً سواء قبل أو بعد تنفيذ النظام.

(6) بلغ صافي الربح السنوي ذروته في العام 2016/2017، ويرجع الباحث هذه الزيادة إلى:

- زيادة إيرادات النشاط الجاري.

- ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع الثابتة خلال هذه الفترة حيث بلغت نسبة الفائدة 19,25% عام 2016/2017، وكان سبباً في زيادة إيرادات قيمة الفوائد المدينة للهيئة من ايداعاتها بالبنوك، في حين أن قيمة الفوائد الدائنة المدفوعة للعملاء لم تزيد بنفس القيمة.

مما سبق يري الباحث أن أنشطة واستثمارات الهيئة في نمو مستمر، وبالرغم من ذلك حققت الهيئة خسائر عن الفترة من 2010 حتى 2013، كما أن الأرباح المحققة في الأعوام التالية لا تتناسب مع حجم استثمارات الهيئة، مما يدل على عدم كفاءة إدارة استثمارات وأصول الهيئة القومية للبريد، مما يتطلب ضرورة تفعيل الرقابة بمفهومها الشامل وتحديد نقاط الضعف والقضاء عليها، بالإضافة إلى ضرورة تقليص النفقات الغير ضرورية.

2- التحليل الرأسي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد.

يهدف التحليل الرأسي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد إلى تحليل بنود كل قائمة مالية على حدة تحليلاً رأسياً بنسبة كل بند من بنود القائمة إلى إجمالي مجموعته الفرعية عن فترة مالية واحدة، أو إلى إجمالي المجموعة الرئيسية التي ينتمي إليها، ومعرفة الأهمية النسبية لكل عنصر بالقائمة المالية واشتقاق العلاقات التي تربط بين عناصر القائمة المالية بعضها البعض، مما يتيح للباحث التركيز على العناصر الهامة ومعرفة مدى تأثيرها على الأداء المالي بالهيئة القومية للبريد، وإجراء المقارنات اللازمة لنسبة كل عنصر خلال سلسلة زمنية تمثل فترة الدراسة.

أسفر التحليل الرأسي للقوائم المالية بالهيئة القومية للبريد عما يلي:

(1) تعتمد الهيئة القومية للبريد في تمويل أنشطتها واستثماراتها قبل وبعد تطبيق النظام على ايداعات العملاء (حسابات دائنة مختلفة)، حيث تجاوز الوزن النسبي لها 101% من نسبة إلى إجمالي حقوق الملكية، في حين انخفض الوزن النسبي إلى 97% عامي 2018، 2019 نتيجة لتحقيق فائض مرحل.

(2) يمثل النشاط العادي أهم أنشطة الهيئة القومية للبريد وهو يشمل (جميع الخدمات التي تقدمها مكاتب البريد ومراكز الحركة للعملاء - الفوائد المدينة المحصلة من البنوك عن الودائع الثابتة)، وتراوحت نسبة إيرادات النشاط العادي قبل تنفيذ النظام ما بين (74.88% - 96.2%) من إجمالي الإيرادات، في حين تراوحت تلك النسبة ما بين (92,96% - 98,93%) من إجمالي الإيرادات بعد تنفيذ النظام، مما يدل على اعتماد الهيئة بشكل أساسي في تحقيق الإيراد على الأنشطة والخدمات التي تقدمها مكاتب البريد ومركز الحركة للعملاء، بالإضافة إلي الفرق بين الفائدة المحصلة من البنوك والمدفوعة للعملاء، وعلي عدم كفاءة الاستثمارات الأخرى بخلاف النشاط

الجاري وأنه يجب إعادة دراسة تلك الاستثمارات والاستغناء عن أي استثمارات لا تحقق قيمة مضافة، كما يدل على وجود أثر هام لتطبيق نظام SAP على كفاءة الأداء المالي.

(3) تراوحت نسبة الفوائد المدفوعة للعملاء قبل تنفيذ النظام ما بين (75,8% - 84,7%) من إجمالي الإيرادات ، في حين تراوحت تلك النسبة ما بين (66,8% - 75,2%) من إجمالي الإيرادات بعد تنفيذ النظام ، وهي تمثل البند الرئيس في تكلفة النشاط بالهيئة.

(4) تمثل الأجور نسبة هامة من تكلفة التشغيل، في فترة ما قبل تطبيق النظام تراوحت نسبتها ما بين (11%-15%) من إجمالي الإيرادات، أما بعد تطبيق النظام تراوحت نسبتها ما بين (10%-13%) من إجمالي الإيرادات، وترجع انخفاض نسبة الأجور إلى إحالة بعض العاملين للمعاش دون تعيين موظفين جدد، ويرى الباحث أن تكلفة الأجور والفوائد المدفوعة للعملاء لا يمكن التحكم فيها، وإنما يمكن إعادة هيكلة وتوزيع العاملين بما يساعد على الاستفادة القصوى من طاقتهم وزيادة الدخل.

(5) تحتل المصروفات الخدمية المرتبة الثالثة بعد الفوائد والأجور، وتراوحت نسبتها قبل تنفيذ النظام ما بين (5,09% - 7,01%) من إجمالي الإيرادات ، في حين تراوحت تلك النسبة ما بين (6,51% - 8,38%) من إجمالي الإيرادات بعد تنفيذ النظام.

(6) يرى الباحث أن نسبة صافي الربح ضعيفة مقارنة بقيم الإيرادات المحققة، حيث تراوحت بين (1% ، 6%) تقريباً ما عدا عامي 2017، 2018 كانت 16% ، 10% على الترتيب، مما يدل على وجود تكلفة غير مبررة يجب القضاء عليها لزيادة صافي الأرباح السنوية بالهيئة .

(7) كما يرى الباحث ضرورة زيادة إجراءات الرقابة على بنود النفقات الخدمية وخسائر متنوعة، للوقوف على أوجه الإسراف والهدر والعمل على تقليص تلك النفقات لأدنى مستوى ممكن، بما يساعد على مضاعفة صافي الربح السنوي بالهيئة القومية للبريد، كما يرى وجود أثر معنوي لنظام SAP على كفاءة الأداء واعتماد الهيئة على النظام في تقديم الخدمات إلكترونياً.

3- التحليل المالي باستخدام النسب المالية.

تعتبر النسب المالية أحد أهم أدوات التحليل المالي، وتستخدم لإضفاء دلالات معينة على البيانات الواردة بالقوائم المالية، وهي عبارة عن علاقة بين عنصر أو مجموعة من العناصر وبين عنصر

آخر أو مجموعة أخرى من العناصر في نفس القائمة، تساعد الباحث في تقويم الأداء المالي بالهيئة القومية للبريد.⁽¹⁾

اعتمد الباحث على بعض النسب المالية لتحقيق هدف الدراسة كالتالي:

أسفر تحليل نسب النشاط بالهيئة القومية للبريد عما يلي:

أ- قبل تنفيذ نظام SAP تراوح معدل دوران إجمالي الأصول ما بين (6.5%-8.77%)، وبعد تطبيق النظام وتراوح المعدل ما بين (8.51%-11.28%).

ب- كما تراوح معدل دوران الأصول المتداولة قبل تنفيذ النظام ما بين (24.5%-41.91%)، في حين انخفض المعدل بعد تطبيق النظام وتراوح بين (19,67%-26,67%)، ثم ارتفع معدل دوران الأصول المتداولة مرة أخرى بعد عام 2017 وهى الفترة التي تناقص فيها صافي الربح، مما يدل على تدني كفاءة الاستثمار في الأوراق المالية قصيرة الأجل، وبما يتفق مع النتيجة التي توصل إليها الباحث من التحليل الأفقي والرأسي للقوائم المالية.

كما أسفر تحليل نسب الربحية بالهيئة القومية للبريد عما يلي:

أ- تراوحت نسبة هامش الربح التشغيلي قبل تنفيذ نظام SAP ما بين (79,38% - 84,66%) ، بعد تنفيذ نظام SAP زادت نسبة هامش الربح التشغيلي لتصل 88,53% عام 2017 .

ب- لم تتجاوز نسبة صافي الربح تنفيذ نظام SAP نسبة 1,5%، بعد تنفيذ نظام SAP زادت نسبة هامش صافي الربح لتصل 16,52% عام 2017 .

ت- انخفاض معدل العائد على الأصول حيث لم يتجاوز نسبة 6% حتى عام 2013، ثم بدأ في الزيادة من عام 2014 وبلغ أعلى معدل في الفترة (2017-2019) بنسبة 10% تقريباً .

ث- قام الباحث بتحليل مكونات معدل العائد على الأصول للتعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف بالهيئة القومية للبريد، ويرجع الباحث انخفاض معدل العائد على الأصول إلي انخفاض معدل دوران الأصول، مما يدل على ضعف إدارة واقتناء الأصول بالهيئة، وبالتالي يجب على الهيئة القومية للبريد رفع كفاءة استثماراتها سواء في الأوراق المالية قصيرة الأجل أو الشركات التابعة والحد من اقتناء الأصول التي لا تضيف قيمة للهيئة، كما يجب خفض تكلفة النشاط واستبعاد عناصر التكاليف الغير ضرورية.

¹ - أبو العز، محمد السعيد وعجوة، فائزة محمدي، (2020)، " تحليل القوائم المالية"، بدون ناشر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.

ج- ارتفاع صافى الربح عام 2017 بنسبة 16,5%، ثم انخفض عام 2018 إلى 10% ، بالرغم من ثبات هامش الربح ومعدل دوران الأصول ، ويدل أن تحقيق أرباح عالي عام 2017 يعود لأسباب غير عادية، وهو ما يدعم النتيجة التي توصل إليها الباحث بأن السبب يرجع لزيادة معدل الفائدة على الودائع الثابتة.

ثالثاً: النتائج والتوصيات.

أ- نتائج الدراسة.

لتحقيق هدف الدراسة ومعرفة دور تكنولوجيا المعلومات (نظام SAP) في دعم الرقابة على موارد الهيئة القومية للبريد، والإجابة على تساؤلات الدراسة من خلال الدراسة الميدانية، وإجراء التحليل المالي للحساب الختامي للهيئة القومية للبريد عن الفترة من 2010 حتى 2019 التي حصل عليها الباحث من موقع وزارة المالية المصرية، توصلت الدراسة إلى عدة نتائج هي:

1- يوجد أثر معنوي لنظام SAP في دعم نظام الرقابة الداخلية في الهيئة على العمليات المالية بقطاع بريد شرق الدلتا والمناطق البريدية ومكاتب البريد ومراكز الحركة التابعة لها، مع وجود ضعف في اجراءات الرقابة على حسابات العملاء بسبب التصريح بالدخول لحسابات العملاء من قبل العاملين بمكاتب البريد، وعدم اعتماد الهيئة أياً من الحلول الالكترونية التي تتيح للعميل فقط الدخول لحسابه.

2- يوجد أثر قوي لنظام SAP في دعم فاعلية وكفاءة نظام الرقابة الداخلية بقطاع بريد شرق الدلتا على العمليات البريدية بالمناطق البريدية ومكاتب البريد ومراكز الحركة التابعة لها .

3- عدم وجود أثر لنظام SAP في دعم نظام الرقابة الداخلية بمفهومها الشامل في الهيئة القومية للبريد،

ويرجع ذلك للقصور في تطبيق وتنفيذ إجراءات الرقابة على موارد الهيئة خاصة فيما يتعلق بخطط ومجالات الاستثمار.

ب- التوصيات.

يوصى الباحث بعدة توصيات هي:

- 1- ينبغي على مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد تغيير مفهومه عن الرقابة ليتحول إلى المفهوم الشامل للرقابة، ليُمكن الإدارة من متابعة ورقابة الخطط والأهداف الاستراتيجية والتأكد من مدى جدواها الاقتصادية، وتعديلها أو تغييرها إذا لزم الأمر، والتأكد من فاعلية الاستثمارات المختلفة.
- 2- ضرورة إعادة هندسة الهيكل الإداري والأنشطة والعمليات، في الهيئة القومية للبريد وجميع المناطق البريدية التابعة من خلال الإجابة على ما يلي:
 - ما هي الأنشطة والعمليات التي تقوم بها الهيئة القومية للبريد وما هي مبررات القيام بها؟
 - كيف يتم تنفيذ تلك الأنشطة والعمليات؟
 - ما هي الأنشطة والعمليات التي يمكن الاستغناء عنها أو دمجها؟
 - ما هي الأنشطة الجديدة التي يمكن للهيئة القيام بها بدعم نظام SAP لتحقيق رؤية الهيئة؟
- 3- ضرورة إعادة هندسة نظام الرقابة الداخلية في الهيئة القومية للبريد، وتغيير سياسات واجراءات الرقابة الداخلية لمواكبة التطورات التكنولوجية بالهيئة، ودعم قدرة نظام الرقابة الداخلية في تحقيق أهدافه وتحقيق استراتيجية الهيئة في التحسين المستمر، ودمج إدارة الشئون المالية والإدارية مع إدارة المراجعة المحلية لعدم الحاجة إليها في ظل نظام SAP .
- 4- ضرورة إيجاد حلول أو بدائل إلكترونية للولوج إلى حسابات العملاء مثل (البصمة الإلكترونية، الرقم السري للعميل)، للحفاظ على حسابات العملاء وموارد الهيئة القومية للبريد.
- 5- تدريب العاملين في نظام الرقابة الداخلية بالهيئة على إجراءات الرقابة في ظل نظام التشغيل الإلكتروني للعمليات.
- 6- ضرورة تفعيل دور إدارة المخاطر بالهيئة القومية للبريد، مع انتقاء العاملين ذوي الخبرة العملية والعلمية، لتحديد التهديدات التي تواجه الهيئة وإيجاد حلول عملية لمواجهتها في ظل المنافسة التي تواجهها الهيئة القومية للبريد.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

- 1- أبو العز، محمد السعيد وعجوة، فايضة محمدى، (2020)، " تحليل القوائم المالية"، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- 2- شحاته، شحاته السيد وعلى، عبد الوهاب نصر، (2014)، "دراسات متقدمة في الرقابة والمراجعة الداخلية وفقا لأحدث المعايير الدولية والأمريكية"، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية.
- 3- مكي، محمد فخري، 2011، " نظم معلومات الأعمال مدخل استراتيجي"، مكتبة أنوار المدينة، الزقازيق.
- 4- قرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم 330 لسنة 2004 بإصدار اللائحة التنفيذية للبريد.
- 5- السيد، أبوزيد كامل، (2015)، " إعادة هندسة نظام الرقابة على المال العام في مصر بدعم تكنولوجيا المعلومات " مجلة البحوث التجارية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الثاني ج1، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- 6- السيد، أبوزيد كامل، (2015)، " تشخيص حالة الرقابة على المال العام فى مصر " مجلة البحوث التجارية، المجلد السابع والثلاثون، العدد الأول ج1، كلية التجارة، جامعة الزقازيق.
- 7- بشير، بن عيشي وعمار، بن عيشي، (2016)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على فعالية نظام الرقابة الداخلية في شركات المساهمة الجزائرية: دراسة ميدانية على شركات المساهمة لولاية بسكرة، الجزائر"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية العدد الأول، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 8- رجم، خالد، وآخرون، (2018)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على جودة نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة -الشركة الوطنية للتأمينات SAA بورقلة"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد العاشر، ص(77-98)، جامعة العربي بم مهيدي - أم البواقي.
- 9- قطناني، خالد محمود، (2004)، " أثر خصائص البيئة التقنية وتكنولوجيا المعلومات في مخاطر الرقابة التشغيلية "دراسة تحليلية في المصارف الأردنية""، مجلة المنارة، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني.

10- ميروك، بوتلى، (2016)، "مساهمة نظام تخطط موارد المؤسسة (ERP) في جودة نظام الرقابة الداخلية دراسة حالة مؤسسة بيات كاترينغ"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

11- مزهوة، نور الدين، (2017)، " أثر نظام المعلومات المتكامل ERP نموذجا" على تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية" دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات العاملة في الجزائر، رسالة دكتوراه (منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

12- مصلح، ناصر عبد العزيز، وآخرون، (2007)، "أثر استخدام الحاسوب على أنظمة الرقابة الداخلية في المصارف العاملة في قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية (غزة)، فلسطين.

13- (<http://www.egyptpost.org>) موقع الهيئة القومية للبريد.

14- (<https://www.mof.gov.eg>) موقع وزارة المالية المصرية.

15- <http://www.coso.org>

ثانياً: المراجع الأجنبية:

- 1- **Arens, A., Elder, R., and Beasley, M., (2012)**, Auditing and Assurance Services: An Integrated Approach, 14th Edition, Pearson Education International, New Jersey, USA, and P294.
- 2- **Christopher, Joe; Sarens, Gerrit; Leung, Philomena, (2009)**, "Acritical analysis
- 3- **Curko, K., Stepanic, D., & Varga, M. (2012)**. Strategic and tactical success factors in ERP system implementation. International Journal of Computers, 6(4), 206-214.
- 4- **Davenport T, H., Harris J, G., and Cantrell S, (2004)**, Enterprise Systems and Ongoing Process Change, Business Process Management Journal, 10.
- 5- **Davenport, T.H., Brooks, J.D, (2004)** "Enterprise systems and the supply chain", Journal of Enterprise Information Management, 17, pp. 8-19 ,

- 6- **Delone, W. H., & McLean, E. R. (2003).** The DeLone and McLean model of information systems success: a ten-year update. *Journal of management information systems*, 19(4), 9-30.
- 7- **Dezdar, A., & Ainin, A. (2011).** "Examining ERP Implementation Success from a Project Environment Perspective", *Business Process Management Journal*, Vol. 17, No. 6.
- 8- **Elder, R, Beasley, M & Arens, A, (2010),** *Auditing and Assurance Services*, 13th edition, USA: Pearson Education, P210.
- 9- **Garg, P., & Agarwal, D. (2014).** Critical success factors for ERP implementation in a Fortis hospital: an empirical investigation. *Journal of Enterprise Information Management*, 27(4), 402-423.
- 10- **Gary F. Peters, Vernon J. Richardson, Juan Manuel Sanchez, Adi Masli, (2010)** "Examining the Potential Benefits of Internal Control Monitoring Technology", *University of Arkansas The Accounting Review*, Vol. 85, No. 3, pp. 1001-1034.
- 11- **Imran Khan, Md. Mahiuddin Sabbir & Md. Anisul Islam Sajib, (2017),** "Internal Control Practices of Information Technology Sector (IT Industry) in Bangladesh", *Sikder University of Science and Technology*.
- 12- **Morris, (2011),** "The Impact of Enterprise Resource Planning (ERP) System on the Effectiveness of Internal Controls over Financial Reporting" *Journal of Information System* .Vol.25.no.1.pp:129-157.
- 13- **Shahabuddin ,AM ,Alam,A, 2011 ,** " Internal Controls in Management Information System" , *International Journal of Computer Information Systems*, Vol. 2, No. 6, 2011 *Jiujiang University , Jiujiang , Jinagxi , China .*
- 14- **Spathis & Kanellou, 2011,** "Auditing in enterprise system environment a synthesis", *Journal of Enterprise Information Management*. Vol.24.no.6.pp:495-519 .

Abstract

The aim of this study to Knowledge of the role of information technology, (IT) Enterprise Resources Planning (ERP), in the activation of the internal control system at the Egypt Postal, to accomplish the study the researcher estimated the position, from the field study of the Egypt Postal using (SWOT) analysis, to study the status of the information system and the level of (IT) at the Egypt Postal, the investigator also studied the nature of the Egypt Postil's internal control system, and the extent to which the (SAP) system supports the internal control system, In addition, he well as drafting a proposal for the re-engineering for the Egypt Postil's internal control system with information technology support.

In this study the researcher used an inductive approach to study previous literature and studies related to the subject matter of the study, and an analytical descriptive approach to study and analyze the data collected by the researcher from the study community, the researcher also made the financial analysis of the financial statements of the Egypt Postal, the study community consisted of postal districts and post offices of the East Delta postal sector, represented Egypt Postal.

The results of this study were as follows:

- 1) The lack of impact of the information technology (SAP) support in the implementation of the Egypt Postal resource control system, because of poor implementation of investment planning control procedures.
- 2) The information technology support (SAP), has had an impact on the activation of the internal control system, for financial operations in the East Delta Postal Sector, postal areas, post offices and movement centers, with weaknesses in the control procedures for customer accounts, due to the

authorization of post office personnel to access customer accounts, and the Egypt Postal has not adopted any "electronic solution" that allows a customer only access to his or her account."

3) A strong information technology moral impact (SAP), in supporting the effectiveness and efficiency of the internal control system in the East Delta mail sector, postal areas, post offices and movement centers, Information technology (SAP), has also helped to introduce new electronic services.

keywords: Enterprise Resources Planning, SAP, the internal control.